التقرير الأسبوعي للبنك الوطني حول "أسواق النقد" أوضح رفع قراءة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي للربع الأول إلى 2 %

تراجع مؤشرات التضخم بالولايات المتحدة ومؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي بلغ 3.8 %

تناول التقرير الأسبوعي حول أسواق النقد، الذي يصدره البنك الوطني، عددا من القضايا والموضوعات المهمة، من بينها : تراجع مؤشرات التضخم في الولايات المتحدة، رفع قراءة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، للربع الأول من العام إلى 2 % على أساس سنوي ، وتراجع طلبات إعانة البطالة الأمريكية إلى أدنى مستوياتها في 4 أسابيع، إضافة إلى معدل التضخم السنوي في كندا وأستراليا.

وفي ما يلي تفاصيل ما جاء بالتقرير.

الولايات المتحدة الأمريكية

تراجع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي

انخفض معدل التضخم في الولايات المتحدة، وفقًا لمؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، وهو المقياس المفضل للاحتياطي الفيدرالي، وذلك على أساس سنوي إلى 3.8 % مقابل قراءاته السابقة والبالغة 4.3 % في أبريل الماضي. كما انخفض مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي إلى 4.6 % مقابل 4.7 % في السابق، مما يمثل نمواً على أساس شهري بنسبة 0.3 % مقارنة بمعدل ارتفاع الشهر الماضي والبالغ 0.4 %. وتعتبر قراءة المعدل الكلي هي أدنى مستوى يصله التضخم منذ أبريل 2021، أي منذ أكثر من عامين بعد انخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية. وفي ذات الوقت، فإنه على الرغم من تراجع قراءة مؤشر التضخم الأساسي، إلا أنه ما يزال مرتفعاً عند أعلى مستوياته التاريخية، وتشير وتيرة تراجعه البطيئة مقارنة بمعدل التضخم الكلي إلى أن التضخم ما يزال مترسخاً في الاقتصاد.

تراجع طلبات إعانة البطالة الأمريكية إلى أدنى مستوياتها في 4 أسابيع وصولاً إلى 239 ألف طلب

تعديل قراءة الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من العام

تم تعديل قراءة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة ورفعها صعوداً بشكل كبير إلى معدل سنوي 2 % لفترة الربع الأول من العام، أي ارتفاع ملحوظ مقارنة بالتقدير الثاني البالغ 1.3 %. كما كان هذا المعدل أعلى من التوقعات البالغة 1.4 %. ويعكس التقدير النهائي للناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام زيادة الصادرات، والإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الحكومي والمحلي، واستثمارات شركات الإسكان. ويكشف هذا المعدل عن أن الاقتصاد يعتبر في حالة أفضل بكثير مما كان يعتقد في السابق، وذلك بفضل مرونة المستهلك الأمريكي، على الرغم من قول الاقتصاديين إن الزخم قد تباطأ في الأشهر الأخيرة.

طلبات إعانة البطالة تصل إلى أدنى مستوياتها في 4 أسابيع

هل يتشدد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في شروط الائتمان ؟

انخفض عدد الأمريكيين المتقدمين للحصول على إعانات البطالة إلى أدنى مستوى في شهر واحد بوصولها إلى 239 ألف طلب. إذ انخفضت طلبات إعانة البطالة الجديدة بمقدار 26 ألف طلب مقابل القراءة المعدلة البالغة 265 ألف طلب الأسبوع السابق. وتشير البيانات إلى أن سوق العمل في الولايات المتحدة ما يزال قوياً، مما يهدئ مخاوف الدخول في حالة من الركود الاقتصادي، والذي عادة ما يصاحبه ارتفاع معدلات البطالة.

تعليقات باول

صرح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول يوم الخميس الماضي بأنه نظراً لأن معدل التضخم السنوي أصبح أعلى بكثير من المستوى المستهدف والبالغ 2 % ونظراً لأن سوق العمل ما يزال ضيقاً، يرى معظم صانعي السياسة في البنك المركزي أن هناك ضرورة لرفع سعر الفائدة مرتين أخريين قبل نهاية العام. وأشاروا إلى أن الضغوط المصرفية التي ظهرت في مارس "قد تؤدي" إلى مزيد من التشديد لشروط الائتمان أكثر مما كان متوقعاً من رفع أسعار الفائدة وحده. كما أشاروا أيضاً إلى التضخم المرتفع للغاية، و "الطريق الطويل الذي يتعين قطعه" قبل إعادة التضخم إلى مستوى بنك الاحتياطي الفيدرالي المستهدف البالغ 2 %.

وبعد رفع سعر الفائدة 10 مرات متتالية منذ مارس 2022، اتجهت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة المعنية بوضع السياسة النقدية في وقت سابق من الشهر الحالي إلى الابقاء على سعر الفائدة دون تغيير في نطاق يتراوح بين 5 5.25–% %. وقال باول: " قد اتخذنا هذا القرار في ضوء المسافة التي قطعناها في تشديد السياسة، والتأخيرات غير المؤكدة لانعكاسات السياسة النقدية، والرياح المعاكسة المحتملة من تشديد الائتمان"، مضيفاً: "تتوقع أغلبية قوية من المشاركين في اللجنة أنه سيكون من المناسب رفع أسعار الفائدة مرتين أو أكثر قبل نهاية العام". ومن المقرر أن يعقد مجلس الاحتياطي الفيدرالي أربع اجتماعات أخرى هذا العام، على أن يعقد الاجتماع التالي في 26–25 يوليو. وتقوم الأسواق حالياً بتسعير إمكانية رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس بنسبة 81 %.

ثقة المستهلك تقفز إلى أعلى مستوياتها في 18 شهراً

قفزت ثقة المستهلك الأمريكي في يونيو بالتزامن مع تحسن اداء سوق العمل، مما يساهم في دعم الاقتصاد الأمريكي. وأوضحت شركة كونفرنس بورد الأسبوع الماضي أن مؤشر ثقة المستهلك ارتفع إلى 109.7 في يونيو مقابل 102.5 في مايو، مسجلاً أعلى قراءة منذ يناير 2022 وأعلى بكثير من التوقعات. وفي ذات الوقت، ارتفع مؤشر التوقعات (وهو مقياس لتوقعات المستهلكين لمدة ستة أشهر للدخل والأعمال وظروف العمل) إلى 79.3 نقطة هذا الشهر مقابل 71.5 في مايو. وعادة، تشير القراءة الأقل من 80 إلى الدخول في حالة ركود العام المقبل. ويلاحظ أن القراءة جاءت أقل من 80 كل شهر منذ فبراير 2022 باستثناء مرة واحدة فقط.

كندا

تباطؤ معدل التضخم في مايو

بلغ معدل التضخم السنوي في كندا 3.4 % في مايو، مسجلاً أبطأ وتيرة نمو في عامين، مما يضعف حجة بنك كندا لرفع سعر الفائدة مرة أخرى الشهر المقبل. أما على أساس شهري، فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.4 %، أي أقل بقليل من

معدل التضخم السنوي في كندا يصل إلى 3.4 % خلال مايو وتباطؤ نظيره بأستراليا إلى أدنى مستوياته المسجلة في 13 شهراً

0.5 % المتوقعة. حيث تراجعت أسعار الطاقة بنسبة 12.4 % في مايو مقارنة بالعام السابق، عندما أدت حالة عدم اليقين المتعلقة بالإمدادات الناجمة عن الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الطاقة. وساهم انخفاض أسعار الطاقة إلى حد كبير في انخفاض أسعار البنزين بنسبة 18.3 % وتسجيل أول انخفاض سنوي لأسعار الغاز الطبيعي منذ أغسطس 2020.

ويتسق المعدل السنوي بصفة عامة مع توقعات بنك كندا التي تشير إلى انخفاض معدل التضخم إلى نحو 3 % بحلول منتصف العام. وكان البنك المركزي قد رفع سعر الفائدة لليلة واحدة إلى أعلى مستوياته المسجلة في 22 عام وصولاً إلى 4.75 % في وقت سابق من شهر يونيو بعد صدور سلسلة من البيانات القوية المفاجئة، مثل الارتفاع غير المتوقع لمعدل التضخم في أبريل. وتقوم أسواق المال الآن بتسعير إمكانية رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس هذا الشهر بنسبة 52 % مقابل التوقعات السابقة بنسبة 64 % قبل نشر بيانات التضخم. وبالنسبة للفترة المتبقية من العام الحالي، من المتوقع أن يبقي بنك كندا على سعر الفائدة دون تغيير. وإثر ذلك، تراجع الدولار الكندي، إذ ارتفع الدولار الأمريكي مقابل الدولار الكندي بنسبة 0.42 % الأسبوع الماضي لينهي تداولات الأسبوع عند مستوى 1.3236

آسيا والمحيط الهادئ

التضخم ما يزال مرتفعا في أستراليا

تباطأت وترة التضخم في أستراليا إلى أدنى المستويات المسجلة في 13 شهراً في مايو فيما يعزى إلى حد كبير إلى التراجع الحاد الذي شهدته أسعار الوقود. في حين ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 5.6 % على أساس سنوي في مايو مقابل 6.8 % المسجلة في أبريل، إلا أنه ما يزال أعلى بكثير من مستوى البنك الاحتياطي المستهدف والبالغ 3–2 %. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الكهرباء وبعض المواد الغذائية الأساسية بمعدلات ثنائية الرقم على مدار العام، إلا أن أسعار البنزين انخفضت مقارنة بالشهر المماثل من العام 2022. وكان الاحتياطي الأسترالي قد رفع سعر الفائدة 12 مرة حتى الآن خلال 13 شهراً فقط، مما يمثل أسرع وتيرة لتشديد السياسة النقدية منذ العام 1989. هذا ولا يتوقع بنك الاحتياطي الأسترالي تراجع التضخم إلى 3 % حتى يونيو 2025. وتقوم الأسواق بتسعير إمكانية رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في الاجتماع القادم بنسبة 25 % فقط.

جمعيات تعاونية في الكويت وعدة دول إسلامية تبنت هذه الدعوة وبدأت بتنفيذها فعليا

منتجات وشركات سويدية في مرمى نيران المقاطعة رداً على حرق نسخة من المصحف

"وكالات" : لم تكن المرة الأولى التي تُحرَق نسخة من القرآن الكريم في السويد، إلا أن انتشار الخبر وتزامنه مع أهم المناسبات الإسلامية، الوقوف بعرفات وعيد الأضحى المبارك، سبّبا إيذاءً لمشاعر مئات الملايين من المسلمين، ما حدا دولاً عربية وإسلامية ومنظمات كبرى إلى إطلاق دعوات لمقاطعة شاملة للسلع والمنتجات السويدية، رداً على جريمة حرق المصحف الشريف، التي جرت بموافقة الشرطة السويدية.

وفي مصر طالبت مؤسسة الأزهر الشريف دور الفتوى وهيئات الإفتاء في العالم كله، بـ "إصدار فتوى حاسمة بوجوب مقاطعة المنتجات السويدية ومنع التعامل معها، أياً كان نوعها؛ إظهاراً لاعتزاز المسلمين بكتابهم ومقدّساتهم، وهو أقل ما يجب على السادة شيوخ الإفتاء في العالم العربي والإسلامي تجاه المصحف الشريف".

ورغم الهدوء المعروف عن المواطن السويدي، والمنعكس على سمعة البلد البعيد عن الأراضي العربية، تظهر السويد في العديد من المنتجات المتداولة على الأراضي العربية والإسلامية، ما يعبّر عن الدور الذي يلعبه الاقتصاد السويدي بشركاته في ساحة الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.

وتحتل السويد حالياً المرتبة الـ22 من الاقتصادات الرئيسية. ولو جرى حساب المتوسط لكل فرد، مع الأخذ بالاعتبار تكافؤ القوة الشرائية، فستأتي ضمن قائمة أغنى دول العالم. وكان التضخم في السويد عام 2022 بحدود 8.37 %.

واتسعت دعوات مقاطعة المنتجات السويدية ردا على جريمة حرق القرآن . حيث دعا الأزهر الشعوب الإسلامية والعربية و "أصحاب الضمير الحي"، إلى تجديد مقاطعة المنتجات ومع الكشف عن رعاية الشرطة السويدية لجريمة حرق نسخة القرآن الكريم، اتسعت دائرة دعوات المقاطعة لأشهر العلامات التجارية السويدية التي يعرفها بالاسم أغلب المسلمين والعرب، دون أن يدرك أغلبهم حقيقة بلد المنشأ.

وإذا سألت أي شخص في أي مكان في العالم عن أشهر علامة تجارية للأثاث، فعلى الأرجح ستكون الإجابة هي عملاق الصناعة السويدي، حتى في البلدان التي لا توجد بها متاجر للشركة.

وإيكيا سلسلة تجارية للأثاث والمنتجات المنزلية، تأسست في السويد عام 1943، وهي اليوم واحدة من أكبر الشركات في هذا القطاع على مستوى العالم. وتشتهر إيكيا بتصميماتها العملية والبسيطة وأثاثها بأسعار معقولة. وقد أسهمت الشركة في تغيير صناعة الأثاث وأساليب التسوق العالمية، وتحديداً في الكثير من الدول العربية.

وعلى مدار الأربعين عاماً الماضية، عملت إيكيا على توسيع وجودها في الشرق الأوسط، وزاد عدد زبائنها كثيراً.

ويشير موقع ويكيبيديا إلى وجود 39 متجراً للشركة في دول عربية وإسلامية، من أصل 460

الجمعيات التعاونية في الكويت أخذت زمام المبادرة بمقاطعة المنتجات السويدية

متجراً للشركة حول العالم، وذلك في فبراير 2023.

وفي 2022، باعت الشركة ما يقرب من 2 % فقط من مبيعاتها لزبائنها في أسواق الشرق الأوسط، إلا أن نسبة لا يستهان بها من المبيعات في الدول الأخرى تذهب عادة إلى العملاء من المسلمين والعرب الموجودين في تلك الدول.

إريكسون (Ericsson):

تُعَدّ إريكسون واحدة من أبرز الشركات العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والشبكات. تأسست في السويد عام 1876، وهي معروفة بتوريدها لشبكات الجيل الرابع والجيل الخامس من تكنولوجيا الهواتف المحمولة. وتقدم إريكسون حلولاً شاملة للاتصالات والشبكات للشركات ومزودي الخدمة في جميع أنحاء العالم.

في بلدان عربية عدة أطلق ناشطون على مواقع التواصل حملة واسعة لمقاطعة المنتجات والخدمات السويدية

وعلى مدار السنوات الأخيرة، بذلت الشركة جهداً كبيراً لتكون شريكاً أساسياً للدول العربية والإسلامية في تطوير قطاع الاتصالات، وتحقيق التقدم التكنولوجي. وتساهم الشركة في تعزيز الاتصالات والتواصل وتوفير الخدمات الرقمية المتقدمة للمجتمعات والأعمال في تلك الدول.

وفي عام 2022، شكلت مبيعات إريكسون في الشرق الأوسط حوالى 3 % من إجمالي مبيعات الشركة. وبلغ إجمالي مبيعات الشركة في عام 2022 ما قيمته 71.9 مليار دولار، وكانت مبيعاتها في الشرق الأوسط 2.1 مليار دولار.

فولفو (Volvo):

تأسست شركة فولفو عام 1927 في مدينة غوتنبرغ بالسويد، وهي إحدى أبرز الشركات المصنعة للمركبات في العالم. تشتهر فولفو بإنتاج السيارات والشاحنات والمعدات الثقيلة ذات الجودة العالية والتكنولوجيا المتقدمة. وتُعتبَر السلامة والابتكار أهم ركائز استراتيجية فولفو.

وتوجد وكالات ومراكز خدمة لفولفو في العديد من الدول العربية والإسلامية، ومنها السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، وتونس، والأردن، وغيرها. وتعمل فولفو بنشاط على توسيع وجودها وتقديم خدماتها لعملائها في تلك الأسواق.

سيارات

أرباح "فولفو" تتراجع رغم ارتفاع المبيعات: توقع استمرار أزمة التوريد

وتشير بعض المصادر إلى بيع 75 ألف سيارة من إنتاج الشركة في الدول العربية في 2021، بمتوسط سعر 50 ألف دولار. ونمت مبيعات الشركة في تلك البلدان في عام 2021 بنسبة 10 %.

إتش أند إم (H&M):

تعد "إتش أند إم" واحدة من أكبر سلاسل الملابس في العالم، وتأسست في السويد عام 1947، وتقدم تشكيلة واسعة من الملابس والإكسسوارات بأسعار معقولة، وتتميز بالتصاميم العصرية والمستدامة. وتوجد فروع لهذه السلسلة في جميع أنحاء العالم.

وقدرت مصادر دولية مبيعات الشركة في 2021 في الشرق الأوسط بما لا يقل عن 7.5 مليارات دولار، كان خمسها على الأقل في السعودية.

إلكترولوكس (Electrolux):

تعتبر إلكترولوكس واحدة من أكبر الشركات المصنعة للأجهزة المنزلية في العالم. تأسست في السويد عام 1919، وتشتهر بتصميم وتصنيع أجهزة المطابخ والغسالات والمجففات وأجهزة التكييف وأجهزة التنظيف. ويعتبر الابتكار والجودة جزءاً أساسياً من رؤية الشركة.

متاجر "إتش أند إم" السويدية: تسريح 1500 موظف توفيراً للتكاليف

ووفقاً لأحدث البيانات، بلغت مبيعات الشركة في منطقة الشرق الأوسط في 2022 نحو 1.8 مليار دولار، بما يعادل 9 % من إجمالي مبيعات الشركة في كل بلدان العالم، كان أكثر من ربعها في مصر.

سكانيا (Scania):

تعتبر سكانيا واحدة من أكبر الشركات المصنعة للشاحنات والحافلات في العالم. تأسست في السويد عام 1891، وتتميز بتصميماتها المبتكرة والمستدامة وتكنولوجيا المحركات القوية، وهي تتمتع بسمعة قوية في صناعة النقل، وتوفر حلولاً مخصصة لاحتياجات العملاء.

وباعت الشركة في 2021 ما يقرب من 5 % من إجمالي مبيعاتها لدول الشرق الأوسط، بقيمة تقلّ قليلاً عن مليار دولار.

هذه مجرد نماذج قليلة من الشركات السويدية البارزة والمنتشرة في البلدان العربية والإسلامية، وهناك أيضاً المزيد من الشركات المهمة، مثل ستورمبرج "Stora Enso" في صناعة الورق، وإنرسيس "Ene-sys" في صناعة الطاقة، ونوردیا "Nordia" في مجال التكنولوجيا المالية.

دعوات متزايدة للمقاطعة

وخلال الساعات القليلة الماضية اتسعت دعوات مقاطعة المنتجات السويدية، رداً على جريمة حرق نسخة من القرآن الكريم.

حيث دعا الأزهر الشريف في مصر كل الشعوب الإسلامية والعربية و "أصحاب الضمير الحيّ"، إلى تجديد مقاطعة المنتجات السويدية.

وقال الأزهر في بيان صدر الأربعاء إن دعوة مقاطعة البضائع السويدية تأتي "نصرة للمصحف الشريف كتاب الله المقدس، وذلك بعد تكرار الانتهاكات غير المقبولة والاستفزازات الدائمة لجموع المسلمين حول العالم تحت لافتة حرية الرأي والتعبير الزائفة".

ودعت المؤسسة الدينية الأبرز، حكومات الدول الإسلامية والعربية إلى اتخاذ مواقف جادة وموحدة تجاه تلك الانتهاكات التي لا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال، والتي تحمل إجراماً وتطرفاً تجاه المقدسات الإسلامية.

وعقب دعوة الأزهر الشريف، أطلق رواد مواقع التواصل الاجتماعي في الدول العربية والإسلامية حملة لمقاطعة المنتجات السويدية، عقب سماح السلطات هناك بتنظيم احتجاج صغير أمام مسجد، شهد حرق المصحف الشريف.

ودعا البرلمان العربي الشعوب العربية والإسلامية إلى مقاطعة المنتجات السويدية وعدم السفر إلى السويد، مطالباً الدول العربية والإسلامية باتخاذ مواقف جادة في هذا الصدد لنصرة الدين الإسلامي والمصحف الشريف.

كذلك، دعا البرلمان برلمانات العالم إلى إصدار قرارات حاسمة بوجوب مقاطعة المنتجات السويدية ومنع التعامل معها، وتأكيدها ضرورة احترام الدين الإسلامي السمح الذي يدعو إلى السلام والتآخي ويرفض الدعوة للكراهية والحض على العنف.

وفي بلدان عربية عدة أطلق ناشطون على مواقع التواصل حملة واسعة لمقاطعة المنتجات والخدمات السويدية، رداً على سماح السلطات السويدية بتنظيم احتجاج شهد حرق المصحف الشريف وبحماية الشرطة.

وأعلنت جمعيات تعاونية في الكويت وعدة دول إسلامية مقاطعة المنتجات السويدية بعد حرق أحد المتطرفين نسخة من القرآن الكريم في العاصمة السويدية استوكهولم.

وقال النائب الكويتي حمد المطر، إن ما تعجز عنه الحكومات، تحققه الشعوب، مؤكداً أن قرآننا خط أحمر، ونحن بحاجة إلى حملة فردية وجماعية تقودها مؤسسات المجتمع المدني لمقاطعة السويد اقتصاديا، داعياً الجمعيات التعاونية للبدء بحملة مقاطعة المنتجات السويدية.